العدد السادس والعشرون
2009

# مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا
1377 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2009 مسيحي


- ملامح عن المذهب المالكي في الغرب الإسلامي
- الخطاب الإسلامي مميزاته والتحديات التي تواجهه
- الشيخ محمد عبده وصلاته بأعلام الإصلاح في المغرب الكبير
- اللغة وصناعة الهوية

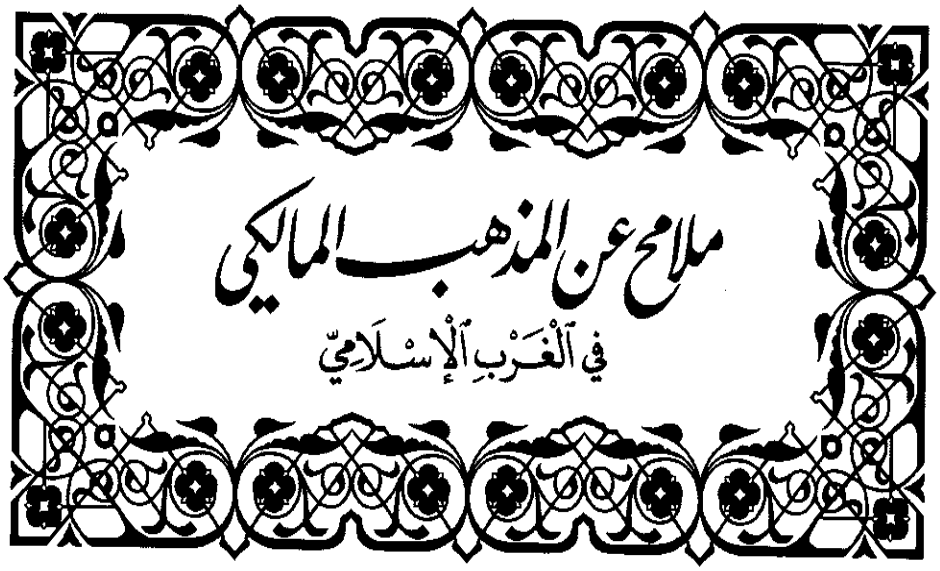


د. جمعة محمود الزريقي
كلية الدعوة الإسلامية

الحمد لله الذي جعلنا من أتباع دينه القويم، وأسبغ علينا من خيره العميم، نحمده ونشكره ونستعين به ونستغفره، ونشهد أن لا إله إلا هو الكريم المتعال وحده لا شريك له، وأن سيدنا محمداً بن عبد الله عبده ورسوله، (ﷺ)، أما بعد.

فقد مَنَّ الله علينا بنعمة الإسلام وقيض لهذا الدين من يقوم به مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ فسخر له رجالاً في كل عصر ومصر، أعطاهم العلم وفقههم في الدين، ليتولوا القيام بأمره دعوة وإرشاداً وتعليماً، فخدموا هذا الدين وأرسوا دعائمه، ووطدوا أركانه وأسسوا قواعده وأحكامه، فكانوا خير معين على الحفاظ عليه، ونشره في أرجاء المعمورة فجزاهم الله عنا وعن المسلمين كل خير.

إن التعريف بالمذهب المالكي ودوره في الغرب الإسلامي لا تغطيه ورقات قليلة بل يحتاج إلى مجلدات كبيرة، ذلك أنه انتقل إلى هذه البلاد بعد

نشأته في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، على يد رجال تتلمذوا على الإمام مالك، رضي الله عنه، وساهموا في نشر المذهب واجتهاداته، واستطاعوا أن يرسخوا هذه المدرسة الفقهية الإسلامية إلى جانب المدارس الفقهية الأخرى التي عرفت في المنطقة قديماً وحديثاً، ومن خلال ذلك وضعوا الكثير من المصنفات التي كانت خير معين على بقاء المذهب وتداول أصوله وقواعده، سواء في مجال التدريس والتعليم، أو في مجال الفتيا، وكذلك الحال في مجال القضاء.

وهكذا شأن الفقه الإسلامي عموماً، فقد خدمه الجلة رجال من العلماء الأجلاء يأتي على رأس هؤلاء الرجال الأئمة الأعلام، والعلماء الكبار، والشيوخ الكرام الذين أبلوا البلاء الحسن في خدمة هذا الدين، وفي مقدمته أئمة المذهب الذين أسسوا مدارس فقهية ساهمت في تكوين حركة علمية كبيرة، قامت على علوم الدين الإسلامي فأرسوا دعائمها، ووضعوا أصولها واجتهاداتها، وكونوا التلاميذ الذين قاموا بنشر علمهم وآرائهم، فكانت تلك المدارس خير معين في إيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل والقضايا التي واجهت المسلمين قديماً وحديثاً، في كل الأقطار الإسلامية، وأعطت الدليل على أن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان.

لعله من المفيد أن نذكر بعض هذه المدارس التي مازالت قائمة حتى الوقت الحاضر، والتي تواضع العلماء على تسميتها بالمذاهب، منها على الخصوص المذهب المالكي والمذهب الحنفي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، وهي المتعارف عليها بالمذاهب السنية، والمذهب الإباضي الذي يعتبره بعض الفقهاء من أقرب المذاهب لأهل السنة[1] وكذلك مذهب الشيعة الزيدية، وهناك مذاهب أخرى شيعية متعددة.

---

(1) شرح لب العقائد الصغير، للعلامة الشيخ محمد مفتاح قريّو، ص148، نشر دار ومكتبة الشعب، مصراتة، 1995م.

ولإلقاء بعض الملامح على المذهب المالكي، لابد لنا من التعريف بالإمام مالك رضي الله عنه أولها، وثانيها: بداية دخول المذهب إلى الغرب الإسلامي، وثالثها: نذكر أشهر الرجال الذين خدموا المذهب، ورابعها: نذكر أهم المؤلفات التي قام بها علماء المالكية، وخامسها: نتعرض لبعض مؤلفات علماء ليبيا في خدمة المذهب المالكي، ونختم كل ذلك بما نتوصل إليه من نتائج:

**أولاً: التعريف بالإمام مالك رضي الله عنه:**

هو أبو عبد الله مالك بن أنس، بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ويقال الأصبحي، يعود أصله إلى اليمن، كان جده مالك من كبار التابعين، يروي عن عمر، وطلحة، وعائشة، وأبي هريرة، وحسان، ومن الرواة عنه ابنه أنس والد سيدنا مالك، وأما أبو عامر الجد الثاني للإمام مالك، فقد ذكر المؤرخون أنه كان من كبار الصحابة، وشهد المغازي كلها مع رسول الله (ﷺ)، عدا بدر.

اختُلِف في مولده، والمشهور أنه ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان، أخذ العلم على شيوخ المدينة المنورة، منهم أبو بكر محمد بن شهاب الزهري، وأبو عثمان ربيعة، وإسحاق بن عبد الله وغيرهم، وقيل إنه أخذ على أكثر من تسعمائة شيخ، وروى عنهم، انتصب الإمام مالك للتدريس وهو ابن سبع عشرة سنة، وتلقى عنه العديد من التلاميذ الذين أصبح بعضهم من كبار علماء الفقه المالكي فيما بعد، منهم الإمام الشافعي رحمه الله، ورحل إليه طلاب العلم من كل حدب وصوب، ورووا عنه العلم، من أشهرهم ابن وهب، وابن القاسم من مصر، كما رحل إليه من إفريقية علي بن زياد الطرابلسي، وأسد بن الفرات، ومن الأندلس يحيى بن يحيى الليثي، وغير هؤلاء كثير.

ذكر المؤرخون أن الإمام مالكاً ألف مجموعة من الرسائل في مواضيع شتى، منها الأدب والمواعظ والحساب والنجوم، ومن أشهر مؤلفاته كتاب الموطأ، وهو كتاب حديث وفقه، قام بشرحه بعض العلماء، قال عنه الإمام

الشافعي: ما على الأرض كتاب أقرب إلى القرآن من كتاب مالك بن أنس (الموطأ)، كما قال عن الإمام مالك: إذا ذكر العلماء، فمالك هو النجم الثاقب، ولم يبلغ أحد مبلغ الإمام مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانته، فبهذه المكانة تبوأ درجة متميزة بين علماء الأمة الإسلامية وأصبح علماً كبيراً من أعلامها، ومؤسساً لمدرسة علمية فقهية لا تزال باقية إلى يومنا هذا[1].

تناول القاضي عياض حياة الإمام مالك بدراسة مستفيضة، شملت إلى جانب ترجمته الذاتية، طلبه للعلم، وتوقيره للحديث الشريف، وما يتحلى به من مكانة علمية ونباهة وعلو قدر، واتباعه للسنن، وكراهيته للمحدثات، وملامح عن عبادته وورعه وخوفه من الله تعالى، وشدته في إقامة حدود الله تعالى، وبصورة عامة كل ما دار في حياته من أحداث وتطورات ومواقف، منها على الخصوص تأليفه لكتاب الموطأ وموقفه من إرادة الخليفة فرضه على الأمصار للتقيد به، ومحنته في الفتوى، وهي حادثة معروفة ومشهورة.

كان موقفه مشرفاً من رغبة الخليفة أبي جعفر المنصور، عندما أراد فرض كتاب الموطأ على الأمصار ونبذ ما عداه من كتب، ذلك الكتاب الذي لقي استحسان العلماء إلا أن الإمام مالكاً رفض ذلك[2] بحجة أن صحابة رسول الله (ﷺ) تفرقوا في الأمصار، ونقلوا الحديث، وعملوا به، واجتهدوا في الحوادث التي استجدت لهم، وهذا الموقف الذي سجله التاريخ للإمام مالك، فرض

---

(1) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ص 107 ـ 119/ 1، طبع وزارة الأوقاف المغرب، 1965م، تنوير الحوالك، للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي الجزء الثالث، ص164 ـ 169، شجرة النور الزكية، ص52 ـ 55/ 1.

(2) وقال الإمام مالك للخليفة: «يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به، ودانوا له، من اختلاف أصحاب رسول الله (ﷺ) وغيرهم وإن ردهم عما اعتقدوه شديد، وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم» ترتيب المدارك ص72/ 2.

احترام الجمهور له ولمذهبه فلم يرضَ أن يكون مذهبه هو المذهب الرسمي للدولة، من ذلك يتضح إجلال الإمام مالك للعلم ولحرية البحث والدراسة والاجتهاد، كما أن في هذا الموقف مراعاة اجتهاد فقهاء الأمصار، وما جرى عليه عملهم وأحكامهم في المسائل التي وقعت لديهم.

أما موقفه من الفتوى التي امتحن فيها، ومفادها أن البيعة لا تحل إذا كانت بالإكراه، ويجوز للمسلم أن يتحلل منها، فقد عُذب بشأنها من قبل والي الخليفة على المدينة، ولكنه تحمل الأذى، ورفض أن يغير رأيه، وبذلك ضرب مثلاً يحتذى به، يدل على أن الفتوى لا تكون في خدمة السلطان وكل ما يريده، بل تكون لعلماء المسلمين وأن يراعوا فيها حكم الشريعة لا غير، ولا تأخذهم في حق الله لومة لائم.

هكذا كانت حياة هذا الحبر الجليل، والعالم الكبير، ذات فائدة كبيرة، استغرقها في التحصيل العلمي، والتأليف، والتدريس، وخدمة الحديث الشريف، حتى أن مدرسته في المدينة المنورة يطلق عليها مدرسة الحديث، إلى جانب ذلك، تكوينه للعلماء الذين جاءوا إليه من كل حدب وصوب، وحملوا علمه إلى مختلف الأمصار، علاوة على مواقفه النبيلة التي سجلها له التاريخ بأحرف من نور، ولا تزال مدرسته قائمة بعلمائها وأعلامها حتى الوقت الحاضر، توفي الإمام مالك رحمه الله في المدينة المنورة، سنة 179 هـ[1].

## ثانياً: بداية انتقال المذهب إلى الغرب الإسلامي:

رحل إلى الإمام مالك عدد من طلاب العلم من كل الأقطار، جاء بعضهم من الغرب الإسلامي، وبعد تلقيهم العلم بالمدينة المنورة عادوا إلى أوطانهم، وعلى يدهم بدأ فقه الإمام مالك ينتشر، وأصبح تلاميذ الإمام أساتذة يعلمون الناس فقه الإمام واجتهاداته ومنهجه في استنباط الأحكام، إلى جانب

(1) ترتيب المدارك، المصدر السابق، ص72/ 2.

ذلك جلبوا معهم كتاب الموطأ، وهو كما سلف القول، كتاب حديث وفقه، وبدءوا في تعليمه ونشره في الغرب الإسلامي.

تذهب بعض الروايات إلى أن زياد بن عبد الرحمن الأندلسي المتوفى سنة 204هـ هو أول من أدخل المذهب إلى الأندلس، وبواسطته انتشر هناك، ثم نقلت بذور المذهب المالكي من الأندلس إلى فاس بواسطة طائفة من العلماء، أما كتاب الموطأ فالذي حمله إلى المغرب هو عامر بن محمد القيسي الأندلسي ذلك فيما يتعلق بالأندلس[1] والمغرب الأقصى، غير أن القاضي عياض ذكر أن الذي قام بذلك هو علي بن زياد الطرابلسي إذ يعتبر أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان إلى المغرب، وفسر لهم قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه، وكان قد دخل الحجاز والعراق في طلب العلم، وهو معلم سحنون الفقه[2].

ويذكر أبو العرب (ت 333هـ) أن أبا الحسن علي بن زياد هو من أهل تونس ولكنه أشار إلى أن أصله من طرابلس الغرب، ثم سكن مدينة تونس، قال في وصفه: «كان ثقة مأموناً فقيهاً خيراً، متعبداً بارعاً في الفقه، سمع من مالك وغيره، ولم يكن في عصره بإفريقية مثله، سمع منه البهلول بن راشد وسحنون وشجرة بن عيسى وأسد بن الفرات»، قال أبو العرب: «وبلغني عن أسد بن الفرات أنه قال: إني لأدعو الله لعلي بن زياد مع والدي لأنه أول من تعلمت منه العلم»، قال أبو العرب: «لم يكن سحنون يقدم عليه أحداً من أهل إفريقية»[3].

---

(1) مجلة المذهب المالكي، حول ندوة المدرسة المالكية الفاسية أصالة وامتداد نظمتها جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، العدد الأول، ص199، ربيع سنة 1427هـ 2006م.

(2) ترتيب المدارك، المصدر السابق، ص80/ 3.

(3) طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت 333هـ)، ص220، تقديم وتحقيق، علي الشابي ونعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر، 1968.

نقل القاضي عياض في ترجمة علي بن زياد، أنه ألف كتاباً في البيع، سماه (كتاب خير من زنته)، وبعض الروايات تقول إنه كتاب في البيوع، والنكاح، والطلاق، ويرى الأستاذ عمر الجيدي رحمه الله، أن ابن زياد هو أول المؤلفين في الفقه المالكي بالغرب الإسلامي، وقد توفي ابن زياد بتونس سنة 183 هـ[1].

يستفاد من هذه النقول أن طرابلس ساهمت في مسيرة المذهب المالكي بهذا العلم ومن خلال ترجمته نستنتج أن حياته بدأت فيها وإن كان أصله من العجم، يفهم ذلك من سؤال الإمام سحنون عنه لشرحبيل قاضي طرابلس، فقال له: «كشفنا عن أصله فإذا هو من العجم، وكان أوله من طرابلس ثم سكن مدينة تونس»[2]، ولم تذكر المصادر انطلاقته إلى المشرق، هل كانت من مدينة تونس أم من طرابلس؟.

وأياً كان الأمر، فهو من أوائل تلاميذ الإمام مالك، والآخذين عنه العلم، وممن روى عنه الموطأ، نقل القاضي عياض قول تلميذ ابن زياد، أسد بن الفرات: «ما طرأ علينا طارئ من بلد من البلدان، كشف لنا عن هذا الأمر، أي علم الإمام مالك وأصول مذهبه، كشف علي بن زياد، وكان البهلول بن راشد يأتي إلى علي بن زياد، ويسمع منه، ويفزع إليه، يعني في المعرفة والعلم، ويكاتبه إلى تونس يستفتيه في أمر الديانة وكان أهل العلم بالقيروان، إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي بن زياد ليعلمهم بالصواب»[3].

وعن طريق تلاميذ علي بن زياد، سحنون، وأسد بن الفرات، والبهلول ابن راشد أخذ المذهب ينتشر في شمال إفريقية، انطلاقاً من القيروان ليعم كافة

(1) مباحث في المذهب المالكي بالغرب، للدكتور عمر الجيدي رحمه الله، ص15، ط1، المغرب، 1993م.

(2) طبقات علماء إفريقية وتونس، المصدر السابق، ص222.

(3) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ص81 ـ 82/ 3.

الأقطار الإفريقية شمال الصحراء وجنوبها، حيث وضع الإمام سحنون المدونة التي تجمع فقه المدرسة المالكية من أقوال الإمام مالك وابن القاسم وتعليقات سحنون عليها، كما ألف أسد بن الفرات كتاباً أطلق عليه اسم الأسدية، وهو مزيج بين فقه مالك وآراء مدرسة العراق، ثم ما لبث أن تطور المذهب وزاد في الانتشار على يد علماء أجلاء، جاءوا بعد الرواد الأوائل عكفوا على دراسة تراث المذهب، وساهموا في تطويره وبحثه، عن طريق تدريسه ووضع مؤلفات جديدة عليه، تلقفها بالقبول سكان الأندلس وشمال إفريقية وجنوبها، تلك الجهود والمؤلفات هي التي ساهمت في الحفاظ على المذهب وبقائه إلى الوقت الحاضر.

**ثالثاً: أشهر رجال المذهب:**

لم يقتصر انتشار مذهب الإمام مالك على إفريقية والأندلس، بل انتشر في الحجاز والعراق ومصر، تم ذلك بواسطة تلاميذ مؤسس المذهب الذين انتشروا في البلدان، ففي مصر عن طريق أعلام منهم عبد الرحمن بن القاسم العتقي، المتوفى عام 191هـ، وأبي عبد الله أشهب القيسي، المتوفى عام 204هـ، وأبي محمد عبد الحكم، المتوفى عام 214هـ وغيرهم، كما كان انتشاره بالعراق بواسطة العديد من العلماء، منهم القاضي إسماعيل المتوفى سنة 282هـ، والأبهري، المتوفى عام 395هـ[1]، والقاضي عبد الوهاب المالكي، المتوفى بمصر عام 422هـ، وغير هؤلاء كثير من العلماء الذين جابوا أصقاع الشرق كبلاد فارس وخراسان وغيرها، حاملين معهم مذهب الإمام مالك وقاموا بتدريسه والإفتاء به.

ذلك فيما يخص المشرق، أما أعلام المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، فهم كثر يحتاج حصرهم إلى مجلدات، وهم ينتمون إلى مختلف أقطار الغرب

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي رحمه الله، ص19 ـ 21، منشورات عكاظ المغرب، 1987م.

الإسلامي، ويكفي أن نشير إلى بعض المجتهدين في المذهب على سبيل المثال لا الحصر، منهم يحيى بن يحيى الليثي القرطبي، المتوفى عام 224هـ، عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي، المتوفى عام 238هـ، عبد السلام سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني، المتوفى عام 240هـ، عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المتوفى عام 386هـ، محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي المتوفى عام 451هـ، أبو القاسم عبد الخالق المعروف بالسيوري المتوفى عام 460هـ، يوسف بن عمر ابن عبد البر النمري القرطبي، المتوفى عام 463هـ، سليمان بن خلف التميمي الباجي، المتوفى عام 474هـ، علي بن محمد الربعي المعروف باللخمي المتوفى عام 478هـ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى عام 520هـ، عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى عام 544هـ، عبد الحميد بن أبي البركات بن أبي الدنيا الطرابلسي، المتوفى عام 648هـ[1].

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نشير إلى بعض أعلام هذه البلاد، الذين ساهموا في خدمة المذهب المالكي على مر العصور، بالإضافة إلى جهود علي بن زياد الطرابلسي وعبد الحميد بن أبي الدنيا الطرابلسي اللذين سبق ذكرهما، هناك علماء آخرون، منهم على سبيل المثال لا الحصر، أبو جعفر بن نصر الداودي الطرابلسي، الذي عاش في طرابلس ووضع فيها كتابه النامي في شرح الموطأ، المتوفى بالجزائر سنة 401هـ، والشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطي القروي المعروف بحلولو، له مجموعة من المؤلفات القيّمة، تولّى القضاء بطرابلس ثم انتقل إلى تونس وفيها توفي عام 898هـ، والشيخ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد التاجوري، العالم الفلكي الشهير، له مؤلفات كثيرة في هذا المجال،

(1) عدد المرحوم د. عمر الجيدي المجتهدين في مذهب الإمام مالك، فذكر منه تسعة وخمسين عالماً ومجتهداً، ذكرنا بعضهم فيما سبق تفادياً للإطالة، مباحث في المذهب المالكي في المغرب، المصدر السابق، ص282 ـ 297.

وقصته مع قبلة جامع القرويين بفاس مشهورة، توفي عام 960هـ، والشيخ محمد ابن علي الخروبي الطرابلسي، العالم الكبير، له مؤلفات في العقيدة والتفسير والتراجم وغيرها، المتوفى بالجزائر عام 963هـ، والشيخ أحمد بن محمد المكني مفتي طرابلس، المتوفى عام 1100هـ، والعالم الجليل الشيخ محمد بن محمد بن مقيل مفتي طرابلس، تميز بفتاواه الجيدة واجتهاداته في الفقه من خلالها، المتوفى عام 1101هـ، والشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، له عدة مؤلفات من أشهرها تذييل المعيار وهو كتاب في الفتاوى يقع في ستة مجلدات، توفي عام 1139هـ، والشيخ أبو عبد الله محمد المسعودي له عدة مؤلفات من بينها، لوامع الغرر على نظمه اللالئ والدرر في مصطلح علم الأثر، المتوفى سنة 1288هـ، والشيخ عبد الرحمن البوصيري، له مؤلفات منها كتابه اللآلئ والدرر في المحاكمة بن العيني وابن حجر وهو كتاب في الحديث، المتوفى عام 1354هـ، والشيخ محمد بن محمد بن عامر، مؤلف كتاب ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، المتوفى عام 1318هـ، هذا قليل من كثير من علماء ليبيا الذين ساهموا في خدمة المذهب المالكي[1].

## رابعاً: أهم مصنفات المذهب المالكي:

ذلك فيما يخص رجال المذهب، أما فيما يتعلق بالكتب المصنفة في المذهب المالكي فهي كثيرة ومتنوعة، وعادة ما تصنف إلى أنواع، منها كتب المدونات، وكتب الموسوعات، وكتب المختصرات، وكتب الشروح، تلك الكتب إنما تتعلق بجميع أبواب الفقه، وهناك كتب كثيرة متخصصة في باب أو أبواب محدودة في الفقه، ومن كتب المدونات هناك أربعة كتب تشكل الأسس التي قام عليها المذهب المالكي، الأول: **المدونة**، وهي ثمرة جهود ثلاثة من الأئمة، مالك

(1) يراجع في ترجمة هؤلاء العلماء، وغيرهم من أعلام ليبيا، كتابنا تراجم ليبية، جزءان في مجلد واحد، نشر دار المدار الإسلامي، طرابلس، 2005م.

بإجاباته، وابن القاسم بقياساته وزياداته، وسحنون بتهذيبه وتنقيحه وتبويبه، والمدونة هي أصل المذهب المالكي وعمدة الفقهاء في القضاء والإفتاء، المرجح روايتها على سائر الأمهات[1].

أما الثاني فهو كتاب **الواضحة**، من تأليف عبد الملك بن حبيب، المتوفى عام 238هـ، من أشهر فقهاء الغرب الإسلامي، وضعها في الفقه والسنن، مقتفياً فيها منهج الإمام مالك، الجماع بين الأصول والفروع، وكتاب الواضحة، جليل القدر، كبير النفع عظيم المنزلة.

والثالث: **كتاب العتبية أو المستخرجة**، وهي لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي، المتوفى عام 254هـ، وقد استخرجها من الأسمعة التي رويت عن الإمام مالك بواسطة تلاميذه، وقد اعتمد على هذا الكتاب جل الشيوخ المتقدمين.

والكتاب الرابع: **الموازية**، وهي لمحمد بن إبراهيم بن زيادة الإسكندري المعروف بابن المواز، المتوفى عام 269هـ، وهو من أجَلِّ كتب المالكية، وأصحها مسائلَ وأبسطها كلاماً[2].

هذه الكتب الأمهات هي الذخيرة التي يعتمد عليها الفقه المالكي، ومنها انطلق فقهاء المدرسة المالكية في مؤلفاتهم اللاحقة، قال ابن خلدون: «ولم تزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن يونس واللخمي وابن محرز وابن بشير وأمثالهم، وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن رشد وأمثاله، وجمع ابن أبي زيد ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النوادر والزيادات، فاشتمل على

(1) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، د. عمر الجيدي رحمه الله، ص66.

(2) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، المصدر السابق، ص66 ـ 72.

جميع أقوال المذهب، وفروع الأمهات كلها في هذا الكتاب، ونقل ابن يونس معظمه في كتابه على المدونة»[1].

أضاف بعض الباحثين المعاصرين كتابين لهذه الأمهات الأربع، واعتبرهم جميعاً من الدواوين التي سبق أصحابها إلى تدوين الفقه المالكي، وهي أعمدته التي قام عليها بناؤه وتمثل المرحلة الأولى لتدوين الفقه المالكي تدويناً موسعاً، الكتاب الأول: المختصر الكبير الذي ألفه عبد الله بن عبد الحكم، المتوفى عام 214هـ، والكتاب الثاني: المجموعة ألفها محمد بن إبراهيم بن عبدوس، المتوفى عام 260هـ[2]، وهذا الكتاب بحاجة إلى دراسة حديثة جادة، فقد قال المستشرق ميكلوش موراني (Miklos Muranyi): إن كتب الفقه المالكي، التي لها أهمية تاريخية، والتي يرجع تاريخ نشأتها إلى الفترة ما بين موطأ مالك ومدونة سحنون، وصلت إليها في صورة مخطوطات غير كاملة، كما لاحظ أن الكتب المؤلفة بعد ذلك إلى نهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث، هو نتاج يستحق منا أن نوليه اهتماماً كبيراً، خاصة إذا نظرنا من زاوية التطور المستقل للمالكية في شمال إفريقية والأندلس ومصر.. هذا ولم يشرع أحد حتى الآن في دراسة هذه الكتب وتحليل محتوياتها ومصادرها، والإفادة منها في البحوث الفقهية، بغض النظر عن بعض المحاولات الموجزة لوصف المخطوطات»[3].

يلي المدونات، الكتب الموسوعية الفقهية المؤلفة في المذهب المالكي، منها: كتاب التهذيب لأبي سعيد خلف بن القاسم الأزدي المعروف بالبراذعي، من

---

(1) مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب، د ت، ص416.

(2) منهج كتابة الفقه المالكي، بين التجريد والتدليل، د. بدوي عبد الصمد الطاهر، ص94، نشر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 1323هـ، 2002م.

(3) دراسات في مصادر الفقه المالكي، تأليف ميكلوش موراني، ص15 ـ 20، نقله عن الألمانية الدكتور سعيد بحيري وآخرون، نشر دار الغرب الإسلامي، 1409هـ/ 1988م.

علماء القرن الرابع الهجري، له تآليف عديدة أشهرها التهذيب الذي اختصر به المدونة وهذبها، وكتاب النوادر والزيادات، ومختصر المدونة، وكلاهما لابن أبي زيد القيرواني، المتوفى عام 386هـ، استوعب فيه فروع المالكية ومختصر المدونة، كتاب الجامع لابن يونس أبي بكر محمد التميمي الصقلي، المتوفى عام 451هـ، كتاب التمهيد والاستذكار كلاهما لحافظ المغرب، أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، المتوفى عام 463هـ، كتاب التبصرة للإمام أبي الحسن علي بن محمد الربعي القيرواني، المعروف باللخمي المتوفى سنة 463هـ، كتاب المنتقى لأبي الوليد الباجي سليمان بن خلف المتوفى عام 474هـ، كتاب البيان والتحصيل للإمام أبي الوليد بن رشد القرطبي، المتوفى عام 520هـ، وكتاب شرح التلقين، للإمام أبي عبد الله محمد التميمي المازري، المتوفى عام 536هـ، وجامع مسائل الأحكام، لأبي القاسم بن أحمد البرزلي التونسي، المتوفى عام 841هـ، وهو كتاب في النوازل والقضايا والفتوى.

تأتي بعد ذلك كتب المختصرات وشروحها،والمنظومات الفقهية، أما كتب المختصرات فقد بدأت مع القرن الرابع الهجري عندما ضعفت الهمم، وفترت العزائم، منها على سبيل المثال، كتاب الخصال، لأبي بكر محمد بن يبقى بن زرب، المتوفى سنة 381هـ، والرسالة، لابن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة 386هـ، كتاب عقد الجواهر الثمينة، لعبد الله بن نجم بن شاس، المتوفى 616هـ، ومختصر الشيخ خليل بن إسحاق المتوفى سنة 776هـ، إلا أن هذا الاختصار، كما يقول الدكتور عمر الجيدي رحمه الله: «أضرّ بالفقه ضرراً بليغاً، كان من أثره أن الناظر في هذه المختصرات لا يستطيع إدراك سر ما قصده المختصر، ونتج عن ذلك تضارب في الرأي واختلاف في وجهات نظر الفقهاء، كل بحسب ما تيسر له من فهم مراد المختصر...»[1].

(1) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص88 ـ 89.

لذلك اتجه العلماء إلى شرح هذه المختصرات، حتى يمكن استيعابها في حركة تأليف عكسية ـ إن صح القول ـ فمن المدونات إلى الموسوعات، ثم المختصرات، والشروح على المختصرات، ومن أشهر المختصرات التي وقع الإقبال عليها بالشرح، مختصر الشيخ خليل، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر ابن الحاجب، هناك نوع آخر من المؤلفات في الفقه المالكي أخذت مكانتها في التعليم والتدريس والاستعانة به من قبل القضاة والمفتين، وهو المنظومات الفقهية، منها منظومة الرحبية في الميراث، لمحمد بن علي الرحبي المعروف بابن المتفننة، المتوفى عام 577هـ، تناولها عدد من العلماء بالشرح ووضعوا عليها حواشٍ كثيرة[1]، ومن المنظومات المشهورة في الفقه المالكي، تحفة الحكام أو العاصمية، نسبة إلى ناظمها أبي بكر بن عاصم الغرناطي المتوفى عام 829هـ، فقد وقع الاعتناء بها من العلماء وقاموا بشرحها، وبلغ عدد شراحها ثمانية وعشرون شارحاً، وكذلك نظم الزقاقية في فقه القضاء، لناظمه أبي الحسن علي بن قاسم الزقاق الفاسي، المتوفى عام 912هـ، وضع العلماء شروحاً عديدة عليه، فاق عددها اثني عشر شرحاً[2].

**خامساً: مساهمة علماء ليبيا في خدمة المذهب:**

لو ألقينا نظرة على مساهمات علماء ليبيا في مجال التأليف، لأدركنا جهودهم الطيبة في علوم كثيرة ومتنوعة، ولكنا نقتصر هنا على المؤلفات التي أسهمت في مسيرة الفقه المالكي فقط، ودورهم في ذلك لا يقل عن غيرهم، فقد شارك علماء هذه البلاد بالتأليف في عدة مجالات، منها الفقه، علوم القرآن الكريم، وعلم الحديث، وعلم الميراث، وعلم التوثيق، والمنظومات الفقهية المتنوعة، والفتاوى، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة على ذلك:

---

(1) التحفة في علم المواريث، تأليف محمد خليل بن محمد بن غلبون، حقق نصوصه وقدم له وعلّق عليه الدكتور السائح علي حسين، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط2، 2002 مسيحي.

(2) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مصدر سابق، ص97 ـ 101.

1 ـ مجال الفقه وأصوله:

كتاب الأموال، للشيخ أحمد بن نصر الداودي، ومؤلفات الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الزليطي، الشهير بحلولو، المتوفى عام 898هـ، منها: شروح على مختصر خليل، شرح صغير، وكتاب البيان والتكميل في شرح مختصر خليل، أما مؤلفاته في الأصول، فهي: التوضيح على شرح التنقيح، والضياء اللامع في شرح جمع الجوامع، وله شرح آخر على جمع الجوامع أيضاً، وشرح ورقات الباجي في الأصول[1] مواهب في شرح مختصر خليل، وكتاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام، كلاهما للإمام محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، المتوفى عام 945هـ، وشرح الشيخ أحمد زروق للرسالة، وهو ممن استوطنوا ليبيا آخر حياتهم، المتوفى عام 899هـ، إرشاد المريدين لفهم معاني المرشد المعين، على الضروري من علوم الدين، للشيخ علي بن عبد الصادق الطرابلسي، المتوفى عام 1138هـ، ومن المؤلفات الحديثة على سبيل المثال لا الحصر، كتاب ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية للأستاذ محمد بن محمد بن عامر، المتوفى عام 1381هـ، وكتاب مدونة الفقه المالكي وأدلته، للأستاذ الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني.

ومن الكتب التي صدرت حديثاً في أصول الفقه، كتاب حجية القياس، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، وكتاب الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، نشر الجامعة المفتوحة طرابلس، كلاهما للأستاذ الدكتور عمر مولود عبد الحميد، كتاب الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها، للأستاذ الدكتور محمد فاتح زقلام، نشر كلية الدعوة الإسلامية، وكتاب تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية، للأستاذ الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني، نشر دار البحوث، دبي، 1423هـ ـ 2002 مسيحي.

(1) تراجع ترجمته الكاملة في كتاب تراجم ليبية، لكاتب البحث، ص23 ـ 48.

2 ـ القرآن الكريم وعلومه:

رياض الأزهار وكنز الأسرار في تفسير القرآن الكريم، لأبي عبد الله محمد بن علي الخروبي، المتوفى عام 963هـ تعليقات على أنوار التنزيل، للشيخ محمد كامل بن مصطفى، المتوفى عام 1315هـ وصدر حديثاً كتاب معاني القرآن الكريم، تفسير لغوي موجز، تأليف الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة وآخرين، نشر جمعية الدعوة الإسلامية العالمية طرابلس، 1986 مسيحي، وقد صدر حديثاً تفسير للقرآن الكريم بعنوان: «إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن»، للشيخ أحمد عبد السلام أبو مزيريق، من مصراتة، نشر دار المدار الإسلامي، طرابلس، وفي علوم رسم وضبط القرآن الكريم رسالة في رسم القرآن، للشيخ محمد بن أحمد ابن الإمام الطرابلسي، المتوفى عام 1083هـ منظومة في رسم الألف الثابتة والمحذوفة، للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قنونو المتوفى عام 1250هـ، تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن، للشيخ أحمد بن محمد بن حمادي، المتوفى عام 1947 مسيحي، التسهيل في رسم وضبط بعض كلمات التنزيل، للشيخ شكري بن حمادي، المتوفى 1996 مسيحي، الدر النظيم في كيفية رسم وضبط القرآن العظيم، للشيخ محمد بن أحمد بن حمادي، المتوفى عام 1980 مسيحي.

3 ـ علم الحديث الشريف:

أولهم ـ كما سلف القول ـ رواية علي بن زياد للموطأ، وقد وجد منه جزء بالقيروان، حققه الشيخ الشاذلي النيفر، يلي ذلك كتاب النامي، وهو شرح للموطأ لأحمد بن نصر الداودي، لا يزال مخطوطاً لم يحقق، منه نسخة بخزانة القرويين بفاس وكتاب تاريخ الثقات، وكتاب الجرح والتعديل، كلاهما للشيخ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، أصله من الكوفة ثم انتقل إلى طرابلس وعاش واستوطنها ودرَّس فيها الحديث إلى حين الوفاة[1]، ثم كتاب لوامع الغرر

(1) أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية، د. حمزة أبو فارس، ص113، منشورات elga مالطا.

شرح نظم اللآلئ والدرر في مصطلح علم الأثر، والنظم والشرح للشيخ أبي عبد الله محمد المسعودي، المتوفى عام 1288هـ، وكتاب اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، للشيخ عبد الرحمن البوصيري، المتوفى عام 1345هـ.

**4 ـ علم الميراث:**

كتاب الكافي في الفرائض، لأبي الحسن علي بن محمد المنمر الطرابلسي، المتوفى عام 432هـ، التحفة في علم المواريث، لمحمد بن خليل بن محمد بن غلبون، من فقهاء القرن الثاني عشر الهجري، منظومة في علم الميراث، ألفها الشيخ محمد بن أحمد العكاري، المتوفى عام 1313هـ، ولا يزال علماء ليبيا يؤلفون في هذا الفن حتى الوقت الحاضر، على سبيل المثال لا الحصر: كتاب أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، تأليف الأستاذ الدكتور سعيد محمد الجليدي، نشر كلية الدعوة الإسلامية 1990 مسيحي، وكتاب أحكام المواريث والتركات والوصية في الشريعة الإسلامية تأليف الأستاذ الدكتور عبد المجيد الذبياني، نشر الدار الجماهيرية 1990 مسيحي، كتاب توضيح علم الميراث تأليف الأستاذ محمد الزالط، مطابع عصر الجماهير، الخمس 1993 مسيحي.

**5 ـ علم التوثيق:**

كتاب التوثيقات الشرعية، لأبي الحسن علي بن أحمد بن الخطيب الطرابلسي، المتوفى عام 370هـ، كتاب الكافي في الوثائق، لقاضي طرابلس أبي الحجاج يوسف بن زيري الطرابلسي، من علماء القرن السادس الهجري، كتاب الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية، تضمنت الخاتمة معلومات حول المحاضر والسجلات المتعلقة بالتوثيق من تأليف الشيخ محمد كامل بن مصطفى، توفي عام 1315هـ، كتاب ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، للشيخ محمد بن محمد بن عامر فيه بيان الأحكام الشرعية وطريقة التوثيق، وبعض النماذج الخاصة بعقود المعاملات والتبرعات والأحوال الشخصية مما جرى به العمل في القطر الليبي، ومن الكتب الحديثة كتاب التوثيق

العقاري في الشريعة الإسلامية، تأليف د. جمعة محمود الزريقي، نشر المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1985 مسيحي.

**6 ـ المنظومات الفقهية:**

كتاب الفتح والتيسير، وهو نظم طويل في العقائد والعبادات وخاتمة في المواعظ للعلامة الشيخ علي بن أبي بكر الحضيري، من علماء الأزهر المتوفى عام 1061هـ، كتاب الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس، نظم من تأليف الأستاذ محمد الفطيسي، المتوفى عام 1310هـ، رسالة في بيان بعض أحكام البيوع وما شابهها منظومة تتكون من 295 بيتاً من الرجز، تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن حمادي المتوفى عام 1367هـ، كتاب جواهر الفقه المختارة من أقرب المسالك الحسن العبارة وهو نظم يتكون من 2028 بيتاً من بحر الرجز، وكتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء نظم وشرح، كلاهما للشيخ محمد مفتاح قريو، المتوفى عام 2000 مسيحي.

**7 ـ كتب الفتاوى:**

كتاب المسائل المختصرة من كتاب البرزلي، للشيخ أحمد بن عبد الرحمن اليزليطيني الملقب بحلولو، المتوفى عام 898هـ كتاب تذييل المعيار، للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، المتوفى عام 1139هـ يضم مجموعة كبيرة من الفتاوى التي صدرت عن بعض فقهاء ليبيا ومصر والمغرب وتونس والجزائر، بما يقارب من ثلاثة آلاف وستين مسألة، نشر مؤخراً من قبل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في ستة مجلدات، وفتاوى الشيخ السوداني، تحت التحقيق حالياً، كتاب الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية للشيخ محمد كامل بن مصطفى، المتوفى عام 1315هـ كتاب مجموعة فتاوى للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، المتوفى عام 1406هـ طبع ثلاث مرات، ومن الكتب الحديثة في هذا المجال، كتاب فتاوى وتحقيقات في مسائل فقهية تكثر الحاجة إليها للأستاذ الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني، دار مكتبة الشعب، مصراتة 2003 مسيحي.

## الخاتمة:

بعد هذه الرحلة التي كانت مختصرة جداً في هذا الموضوع، اقتصرت فيها على ما يغطي هذا البحث نظراً لضيق الوقت، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 ـ أن الإمام مالكاً رحمه الله من كبار علماء الأمة الإسلامية، وهو مؤسس المذهب المالكي، تميز بعلمه الواسع وحفظه لحديث رسول الله (ﷺ)، والتأليف فيه وتدريس العلم لطلابه، كما تميز بمواقفه النبيلة في حرية البحث العلمي، واستقلال الرأي بالفتوى وعدم خضوعها لأية مؤثرات وخاصة من الحكام.

2 ـ جاء انتشار فقه الإمام مالك واجتهاداته نتيجة لجهود تلاميذه الذي حملوا علمه ونقلوه إلى مختلف الأمصار، وساهموا في نشره وتدريسه فكونوا علماء ساهموا في خدمة المذهب وتطوره، وأن أول من أدخل فقه الإمام مالك إلى إفريقية (ليبيا وتونس) هو علي بن زياد الطرابلسي، ومن خلال تلاميذه انتشر المذهب.

3 ـ ساهم علماء المالكية على مختلف العصور في خدمة المذهب، وانتشاره في مختلف الأقطار، وذلك عن طريق التدريس والتعليم، وتأليف الكتب، ولعل فيما تم استعراضه من مؤلفات يعطي الدليل على الحصيلة العلمية في مؤلفات الفقه المالكي وتنوعه.

4 ـ لم يتخلف علماء هذه البلاد عن أداء دورهم في خدمة الفقه المالكي، فقد أسهموا في ذلك بتأليف الكثير من الكتب التي كان لها قبول حسن وانتشار واسع، وفيما ذكرته من أمثلة تكفي للتدليل على ذلك، وأن هذه البلاد لم تكن قفراً من العلم، أو يسود في أرجائها الجهل، ولا يزال عطاؤها مستمراً بحمد الله تعالى.